2-6. الإدخار: هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل الذي لم يُنفق على شراء السلع والخدمات .

3-6. الاستثمار : تعتبر أي إضافة إلى الأصول الرأسمالية التي يملكها المجتمع من عدد وآلات ومباني وغيرها ، وكذلك عمليات إحلال أصول رأسمالية جديدة محل الأصول التي تم إهلاكها ، استثماراً يزيد من القدرة الإنتاجية للمجتمع ، والهدف من الاستثمار هو تحقيق الربح.

4-6. النظرية الإقتصادية :هي نظرية تهتم بوضع القواعد والمباديء الاقتصادية التي تمثل مرشداً في اتخاذ القرارات في ظل ظروف معينة .

والمقصود بالنظرية الإقتصادية : هي نظريةٌ تقدم شرحاً بطريقة عمل مجموعة القوانين الخاصة بالشأن الإقتصادي في مجموعه ، هذا الشرح يقوم على مجموعة من الإفتراضات التي يمكن الحكم على صحتها بمواجهتها بالواقع العملي ، وتحديد مدى قدرتها على التفسير والتنبؤ بحدوث نتائج معينة نتيجة لحدوث وقائع محددة".

وهدف النظرية الإقتصادية هو إكتشاف القوانين الإقتصادية التي توضح طبيعة العلاقات بين المتغيرات والظواهر الإقتصادية المختلفة.

5-6. الحاجات : الحاجة هي عبارة عن رغبة يشعر بها الإنسان ، وقد تكون في صورة توتر أو ألم ، الأمر الذي يدفعه إلى بذل الجهد للحصول على شيء معين من أجل إرضاء هذه الرغبة أو إشباع هذه الحاجة.

غير أن هناك تعريفاً مختصراً للحاجة مفاده :" **إن الحاجة هي كل رغبة تجد ما يشبعها من خلال** مورد من الموارد الإقتصادية ".

والواقع أن الحاجة هي الدافع للنشاط الإقتصادي للفرد.

وهناك شروطاً يجب توافرها في الحاجة حتى تكتسب اهتمام الإقتصاديين ، وهي بإيجاز :

1- أن تكن هناك وسيلة متاحة ومعروفة لإشباع هذه الحاجة ، ولا بد أن يكون في مقدرة الإنسان باستخدام ما هو متاح من المعرفة ، أن ينتج هذه الوسيلة .
2- أن تتوفر لدى الشخص نفسه الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإشباع حاجته.
3- أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة ذات طابع اقتصادي . بمعنى أن الحصول على وسيلة الإشباع سواء كانت سلعة أو خدمة يتم باستخدام موارد اقتصادية نادرة .

تصنيف الحاجات :

1. ويمكن تصنيف الحاجات **وفقاً لأهميتها** إلى :

أ- **حاجات أساسية**: وترجع إلى أسباب فسيولوجية ، مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى ، ولا بد من العمل على إشباعها حتى تستمر الحياة .

ب- **حاجات ثانوية** : ترجع إلى أسباب إجتماعية ، وهي تنشأ نتيجة معيشة الإنسان في مجتمع معين ، مثل الحاجة للثقافة والتعليم والأمن والدفاع .

2. كما يمكن تصنيف الحاجات **وفقاً للعلاقات** فيما بينها إلى مجموعتين :

أ- **حاجات متوافقة** : وهي التي لا يتعارض إشباع إحداها مع تحقيق الإشباع من الحاجات الأخرى.

ب- **حاجات متعارضة** : وهي تلك الحاجات التي تؤدي محاولة إشباع إحداها إلى عدم التمكن من إشباع الحاجة الأخرى في نفس الوقت .

3. وتنقسم الحاجات أيضا **وفقاً لطبيعتها** :

أ- **حاجات إستهلاكية** : مثل الحاجة إلى الملبس والعناية بالصحة .

ب- **حاجات استثمارية** : مثل حاجة صنّاع النسيج إلى آلات النسيج .

ت- **حاجات إنتاجية وسيطة** : مثل احتياج صناعة النسيج إلى المواد الكيماوية .

ويوجد ما يُسمى بالسلم الطبيعي لإشباع الحاجات ، وتأتي في أعلاه مجموعة الحاجات الفسيولوجية الأساسية ، وتليها الحاجات الثانوية الإجتماعية . كما تتفاوت أنواع الحاجات داخل كل مجموعة من حيث أهميتها النسبية من شخص إلى الآخر .

أهم الخصائص المميزة للحاجات :

أ. **التفاوت في الأهمية النسبية للحاجات : حيث تختلف أهمية الحاجات الإنسانية** : باختلاف المكان، ويتضح ذلك إذا قارنّا إحتياجات القروي من سكان الريف باحتياجات الفرد في الحضر ، كما تختلف الحاجات باختلاف الزمان ، ويظهر ذلك جلياً إذا ما قارنّا احتياجاتنا باحتياجات أجدادنا . بل وقد تختلف درجة أهمية الحاجة أحياناً في نفس الزمان والمكان باختلاف مستويات الأفراد الثقافية والإجتماعية وكذلك العمرية . وهكذا يتضح لنا أن الحاجات تتفاوت في أهميتها من فئة إلى أخرى نسبياً وإن كان ذلك في حدود معينة .

ب. **التعدد والتنوع والتزايد المستمر** : ويتضح ذلك عند مقارنة مستوى معيشة الإنسان حالياً وما يتمتع به من إمكانيات بمستوى معيشة الإنسان قبل قرون وما كان تحت يديه من وسائل

وإمكانيات. بالإضافة إلى ملاحظة أنه ما أن يفرغ الإنسان من إشباع حاجة حتى تتفتق أمام ذهنه حاجات أخرى أبعد منالاً. وهكذا أصبحت صفة التنوع والتعدد والتزايد واضحة للعيان ، وما كان حاجة كمالية بالأمس أصبح اليوم ضرورياً .

ت. **قابلية الحاجة للإشباع :** وهذا معناه أن الحاجة قد تكون شديدة في وقتٍ ما ، فيشعر الإنسان بتوتر وألم شديدين ، ولكنه إذا شرع الفرد في إشباع هذه الحاجة فإن درجة الإلحاح أو التوتر ستقل ، وإذا ما واصل الإشباع فإن درجة الإلحاح ستقل أكثر فأكثر ، حتى تنعدم نهائياً إذا ما وصل الإنسان إلى مرحلة الإشباع الكامل لحاجته .

ث. **قد تكون الحاجات مكملة بعضها البعض :** فمثلاً الحاجة إلى سيارة تكملها الحاجة إلى البنزين

ج. **القابلية للإحلال:** فالحاجة إلى اللحم قد تغني عنه الحاجة إلى الدجاج . وقد يكون الدافع إلى إحلال حاجة محل أخرى هو اختلاف أثمان السلع والخدمات ، أو قد يكون بسبب الملل من استهلاك سلعة معينة لفترة طويلة من الزمن .

ح. **تجدد الحاجات :** حيث تتسم الحاجات أيضاً بالتجدد ، مثل الحاجة للطعام والشراب . ومعنى ذلك إن إشباع الإنسان لحاجته لا يعني التخلص منها نهائياً ، إذ سرعان ما يتجدد الشعور بها مرة أخرى إن عاجلاً أو آجلاً.

6-6. السلع والخدمات :

أولاً: السلع : وتنقسم السلع إلى :

(1) سلع مباحة وسلع إقتصادية :

أ. **السلع المباحة :** وهي سلع وإن كانت نافعة ولكنها موجودة في الطبيعة بكميات وفيرة ولا تحتاج إلى مجهود بشري للحصول عليها ، ولذلك لا يكون لها ثمن برغم منفعتها. مثال ذلك الهواء والأمطار وأشعة الشمس . ويلاحظ أن بعض هذه السلع يصبح لها ثمناً إذا تم إدخال تعديلات عليها لتصبح صالحة للإستعمال في شكل معين أو حالات معينة ، مثال ذلك الهواء (الأكسجين تحديداً) معبأ في اسطوانات لكي يستخدم في المستشفيات .

ب. **السلع الإقتصادية:** وهي سلع لها منفعة ولكنها موجودة بكميات نادرة نسبياً قياساً لحاجات الأفراد والمجتمعات إليها ، مثل البترول والمعادن وغيرها.

(2) سلع خاصة وسلع عامة :

أ. **السلع الخاصة :** هي السلع التي يبذل الأفراد جهداً أو ثمناً حتى يستطيعون الحصول عليها ، كالغذاء والملبس .

ب. **سلع عامة** : وهي التي يحصل عليها الأفراد بالمجان أو يدفعون جزءاً فقط من ثمنها ، كالإرسال التلفزيوني أو استخدام الشواطيء والمتنزهات العامة .

(3) **سلع استهلاكية وسلع إنتاجية :**

أ. **السلع الاستهلاكية** : وهي سلع تُستخدم لإشباع حاجات الأفراد بشكل مباشر ، مثل المأكولات والمشروبات والملابس .

ب. **السلع الإنتاجية** : وهي سلع تشبع احتياجات الأفراد بشكل غير مباشر ، أي يتم استخدامها لإنتاج السلع الاستهلاكية (مثل الالات والمعدات) .

(4) **سلع معمرة (طويلة الاستعمال) وسلع قصيرة الاستعمال :**

أ. سلع معمرة (**طويلة الاستعمال**) : والسلع الطويلة الاستعمال هي السلع التي يمكن استخدامها مرات كثيرة ولفترات طويلة ، كالسيارات والأجهزة الكهربائية .

ب. سلع **قصيرة الاستعمال** : وهي سلع تُستهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة كالمواد الغذائية والوقود .

(5) سلع ضرورية وسلع كمالية :

أ. السلع الضرورية : هي تلك السلع الأساسية التي لا يستطيع الإنسان العيش بدون إستهلاكها ، كالمأكل والملبس .

ب. أما السلع الكمالية : فهي الكماليات التي يستطيع الإنسان العيش برغم الإستغناء عنها ، كوسائل الترفيه وغيرها.

وعموماً لا يوجد معيار واحد يمكن تطبيقه في جميع الدول وفي جميع الأزمنة للتفرقة بين هذين النوعين من السلع ، فقد تعتبر سلعة ما كمالية في دولة معينة ، ولكنها تعتبر سلعة ضرورية في دولة أخرى ، بل قد يعتبر بعض الأفراد إحدى السلع ضرورية ، بينما يعتبرها الأخرون سلعة كمالية ، فالتفرقة بين هذين النوعين من السلع مسألة نسبية تختلف باختلاف مستوى الدخول والثقافات والعادات والأذواق .

(6) **سلع متنافسة وسلع متلازمة :**

حيث توجد سلع متنافسة في الطلب ، وأخرى متنافسة في العرض وسلع متلازمة في الطلب ، والأخرى متلازمة في العرض :

أ. **السلع المتنافسة في الطلب : وهي السلع التي تصلح لإشباع نفس الحاجة تقريباً، بحيث يمكن للمستهلك الإستعاضة بواحدة منها عن الأخرى ، كما هو الحال بالنسبة للحم والسمك .**

ب. **سلع متنافسة في العرض : وهي تلك السلع التي يترتب على التوسع في إنتاج إحداها الحد من عرض السلعة الأخرى ، مثل إنتاج القطن وإنتاج القمح ، حيث لا يمكن زراعتهما في نفس التوقيت فيحدث تعارض في إمكانية زراعتهما معاً.**

ت. **سلع متلازمة في الطلب** : وهي سلع يقترن استهلاك أحداها بضرورة إستخدام الأخرى ، كالشاي والسكر .

ث. **سلع متلازمة في العرض** : وهي السلع التي يكون إنتاج إحداها متوقفاً على إنتاج الأخرى ، مثل إنتاج القطن وإنتاج بذرته ، وإنتاج السكر والخل

ثانياً : الخدمات :-

ويمكن تقسيم الخدمات إلى :-

(أ) **خدمات استهلاكية وخدمات إنتاجية** :

- **والخدمات الاستهلاكية** : هي تلك التي تصلح لإشباع حاجات الأفراد بطريق مباشر مثل خدمات المحامي والطبيب
- **أما الخدمات الإنتاجية** : فهي الخدمات التي تشبع حاجات الأفراد بشكل غير مباشر ، مثل خدمات العاملين في المصانع ،

(ب) **خدمات متلازمة وخدمات متنافسة** :

- فقد تكون **الخدمات متلازمة** في الطلب مثل خدمات الطبيب والصيدلي
- أما **الخدمات المتنافسة** فمنها خدمات وسائل النقل المختلفة ، ومدارس اللغات المتنوعة

(ت) **خدمات ضرورية وخدمات كمالية** :

- **الخدمات الضرورية** : مثل خدمات الصحة والتعليم
- **والخدمات الكمالية** : مثل خدمات شركات السياحة

6-7. الندرة والإختيار :

كما علمنا فإن الندرة عنصر مهم في تمييز السلع الإقتصادية عن السلع الحرة كالهواء وأشعة الشمس. والندرة مفهوم نسبي يقاس بالنسبة لرغباتنا وإحتياجاتنا ، فليس كل نادر يكون سلعة أو خدمة إقتصادية ذات منفعة.

ولما كانت حاجات ورغبات الإنسان غير محدودة ومتنوعة ومتجددة وفي تطور مستمر ، ولما كان السبيل إلى إشباعها يتم باستخدام واستهلاك السلع والخدمات المختلفة ، هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها باستخدام عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم ، وعوامل الإنتاج هذه ليست متوفرة بالكم الذي يساعد على إنتاج كل السلع والخدمات المرغوب فيها ، ولكنها محدودة نسبياً. من هنا نشأت المشكلة الإقتصادية كما أسلفنا القول. فالمشكلة الإقتصادية تنطوي على كون الحاجات التي ير غب الأفراد أو المجتمع في إشباعها تزيد على إمكانيات ما يملكونه من موارد . بمعنى آخر ، فإن الموارد تعتبر نادرة بالنسبة لما تتطلبه حاجات البشر ، ونخلص من ذلك إلى أن مشكلة الندرة هي المشكلة الأساسية التي يسعى الإقتصاديون إلى حلها . وعلاجها هو العمود الأساسي لعلم الإقتصاد .

وحيث أن الموارد محدودة نسبياً ونادرة ، والحاجات غير محدودة ، فإنه يتحتم إجراء عدة إختيارات. فالمستهلك عليه أن يختار مجموعة محدودة من السلع والخدمات تبدو بالنسبة له الرغبة في إشباعها أقوى من الرغبة في غيرها . والمنتجون عليهم أن يختاروا أي تضافرات وتشكيلات من الموارد يلزم استخدامها في العملية الإنتاجية ، وكذلك عليهم اختيار أسلوب معين أو طريقة إنتاج من بين عدة بدائل. وهذا يعني أنه عندما تجري اختيارات فإنه يتحتم التضحية بعدد من البدائل ، فالمستهلك عندما يختار إشباع حاجة معينة فإنه قد يضطر إلى التضحية بالأخرى ، والمنتج عندما يختار طريقة معينة للإنتاج فإنه يصرف النظر عن الطرق الأخرى. وعلى كل حال ، فإن المستهلكون في أي مجتمع هم الذين يحددون نوعية ومستوى إنتاج السلع التي يجب إنتاجها حسب أهميتها النسبية وأولوياتها لهم إلا أنه قد تتدخل عوامل أخرى مؤثرة في عملية الإختيار أو تخصيص الموارد ، كالتدخل الحكومي ، أو المذهب السياسي أو الإقتصادي ، إلا أن سيادة المستهلك تبقى بصفة عامة مؤشراً أساسياً وسليماً لتحديد ما يجب إنتاجه ، وللوجهة التي ينبغي أن توجه إليها الموارد. وفي اقتصاديات السوق الحر تتم عملية الأختيار عن طريق "جهاز الثمن " الذي يترجم رغبات المستهلكين من خلال تفاعل قوى السوق ، وهي العرض والطلب .

لقد شغلت نظرية القيمة أو الثمن أفكار المفكرين والفلاسفة منذ أقدم العصور . فقد حاول الكثيرون من هؤلاء عبر مراحل الفكر الإنساني التواصل إلى مفهوم للقيمة من أجل التوصل إلى إقامة نظام سليم لتحديد قيم السلع والخدمات المختلفة ، أو قدرتها على التبادل مع غيرها .

1-1. أهمية دراسة الثمن :

1. بدراسة نظرية الثمن يمكننا معرفة الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات بنسب قد تتفاوت أحياناً ، في حين تبقى أسعار سلع وخدمات أخرى ثابتة ، أو قد تنخفض ، وأيضاً بنسب متفاوتة. كذلك تمكننا دراسة نظرية الثمن من تحديد العوامل التي تؤثر في أثمان السلع والخدمات ، وبالتالي تعتبر نظرية القيمة أو الثمن العنصر الأساسي لأي دراسة إقتصادية .

2. فالثمن هو المحرك لأي نشاط إقتصادي في أي مجتمع ، بصرف النظر عن النظام الإقتصادي السائد فيه .

3. وفي ظل نظام إقتصاد السوق الحر يقوم الثمن بدور المنظم للنشاط الإقتصادي بصفة عامة ، فهو الذي يوجه المنتجين إلى تخصيص مواردهم الإنتاجية إلى إنتاج سلعة معينة دون الأخرى، وذلك على ضوء التغيرات النسبية التي تحدث في أسعار المنتجات التي يمكنهم إنتاجها ، وبالتالي مستويات الأرباح التي يمكن أن يجنوها من استثماراتهم .

4. كما تعود أهمية دراسة نظرية الثمن إلى أن أثمان السلع والخدمات المختلفة تمثل في مجملها دخول أفراد أي مجتمع ، فدخل العامل (أجرة) ما هو إلا ثمن لعنصر العمل الذي يملكه ، ودخل صاحب العقار (الريع) هو ثمن يتقاضاه من المستأجر نظير انتفاعه به لمدة معينة .... وهكذا ...

وهناك علاقة ما بين مستوى رفاهية أي مجتمع ومستوى كل من : الأثمان والدخول ، فعندما يرتفع دخل المجتمع مع ثبات الأثمان ، فإن مستوى المعيشة في هذا المجتمع يرتفع . حيث تزداد الدخول زيادة حقيقية ، وتتحسن رفاهية هذا المجتمع .

2-1. تطور نظرية القيمة أو الثمن خلال مراحل الفكر الإقتصادي :

1. نجد أن ارسطو في عهد الدولة اليونانية القديمة قد تحدث عن العوامل التي تحدد قيم الأشياء ، وإمكانية تبادلها مع غيرها .
2. واهتم المفكرون والفلاسفة أيضاً خلال العصور الوسطى بتحديد ما يسمى " بالسعر العادل للسلع" والعوامل المختلفة التي تحدد قيمة الأشياء .

ولكن كل هذه الدراسات والأراء على الرغم من جديتها لم تأخذ شكل الدراسة المستقلة ولم تصل إلى حد الصياغة النظرية ، واستمر ذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر بظهور كتابات " آدم سميث " .

3. **آدم سميث وتحديد القيمة** : يعتبر آدم سميث واضع أساس علم الإقتصاد كعلم قائم بذاته ، فقد كانت الموضوعات الإقتصادية تُناقش قبله داخل إطار فروع أخرى من فروع المعرفة . ونشر آدم سميث كتابه " ثروة الأمم " سنة 1776 م وفيه ناقش ظاهرة القيمة .

وأوضح آدم سميث أن لكل سلعة قيمتان : قيمة الإستعمال ، وقيمة المبادلة .

وقيمة إستعمال السلعة المقصود بها قيمتها لدى الشخص الذي يستهلكها ، أي قدرتها على إشباع حاجاته ، ودرجة منفعتها له .

أما **قيمة مبادلة السلعة** فتعني كمية السلع الأخرى الممكن الحصول عليها مقابل التنازل عن كمية معينة من هذه السلعة ، فهي تبين قدرة السلعة على التبادل مع غيرها من السلع ، وهذا النوع الأخير من القيمة تحدده عوامل موضوعية ترتبط بالسوق والعرض والطلب ، في حين أن النوع الأول من القيمة (**قيمة الإستعمال**) فتحدده عوامل شخصية ترتبط بالمستهلك وظروفه واعتباراته الخاصة .

وبتقسيم القيمة إلى هذين النوعين المنفصلين تمكن آدم سميث من تفسير لغز القيمة .

فالماء والخبز يتميزان بإرتفاع قيمتهما الإستعمالية نظراً لأنهما يشبعان حاجات أساسية ضرورية للغاية . في حين أن الذهب والماس قيمتهما في الإستعمال تكون منخفضة ، لأنهما يشبعان حاجات غير أساسية وغير مُلحّة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الذهب والماس لهما قيمة تبادل مرتفعة نظراً لأنهما من السلع النادرة.

وأوضح آدم سميث أيضاً أنه لا يشترط أن تكون قيمة استعمال أي سلعة أو خدمة دليلاً أو مؤشراً لقيمتها التبادلية .

وقد أعطى آدم سميث لقيمة المبادلة وزناً كبيراً وبيَّن أنها أساس تقدير القيمة أو الثمن .

وناقش آدم سميث أيضاً كيفية تحديد القيمة في كل من المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة .

ففي المجتمعات البدائية ، كان عنصر العمل هو الذي يحدد قيمة السلعة أو الخدمة , أي أن مقدار العمل المبذول في إنتاج السلعة أو الخدمة هو الذي يحدد مقدار ثمنها . ذلك لأن الأرض كانت متوفرة لكل من

أراد أن ينتج وبدون مقابل ، وكانت الأدوات المستعملة بسيطة ويسهل الحصول عليها ، فكان عنصر العمل بذلك هو العنصر الأساسي للحصول على الإنتاج .

أما في المجتمعات المتقدمة فقد رأى آدم سميث أن نظرية العمل لم تعد تكفي لتفسير قيمة المبادلة (أو الثمن) ، حيث أن عناصر أخرى مهمة أصبحت تدخل في عملية الإنتاج بجانب عنصر العمل .

فعنصر رأس المال أصبح يساهم مساهمةً فعّالةً في العملية الإنتاجية ولا يسهل على كل فرد إمتلاكه. وكذلك فإن ندرة الموارد الطبيعية في المجتمعات المتقدمة تؤدي إلى ضرورة حصول مالكيها على عائد مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية . في مثل هذه المجتمعات تتحدد قيم السلع على أساس مقدار ما دفع من أجل إنتاجها من أجور للعمال ، وريع لصاحب الأرض ، وفائدة لأصحاب رؤوس الأموال، وربح للمنظم، أي أن تكاليف الإنتاج أصبحت تدخل في تحديد قيم السلع (أي أثمانها) .

نظرية العمل للقيمة :

برغم أن آدم سميث كان أول من تناول هذه النظرية ، إلا أنه إعتبرها لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية ومن ثم توقف عن الإستطراد في تطويرها .

وقد بلور هذه النظرية الإقتصادي الإنجليزي "ديفيد ريكاردو" وجعلها تسيطر على الفكر الإقتصادي زمناً طويلاً وذلك في كتابه " مباديء الإقتصاد السياسي " الذي أصدره عام 1817 م.

وأساس هذه النظرية ينطوي على أنه " تتحدد قيمة أي سلعة بمقدار ما بُذل في إنتاجها من عمل ". أي بمقدار ما تحتاجه من جهد في سبيل إنتاجها . ومعنى ذلك أنه لو أن السلعة (أ) تحتاج إلى 10 ساعات عمل لإنتاجها ، وأن السلعة (ب) تحتاج إلى 5 ساعات لإنتاجها ، فإن ذلك يعني أن قيمة الوحدة الواحدة من السلعة (أ) = 2 وحدتان من السلعة (ب) .

وقد انتبه ريكاردو إلى التفاوت الكبير في المهارات والقدرات التي يتمتع بها الأفراد الداخلين في العملية الإنتاجية ، سواء داخل المهنة الواحدة ، أو بين المهن المختلفة ، فعمل النجار يختلف في طبيعته عن عمل المزارع ، والعامل ذو الخبرة ليس كالعامل المبتديء ، ومن هنا فقد حدد ريكاردو قيم السلع على أساس كمية العمل (المثالية) اللازمة لإنتاجها ، وليس على أساس كمية العمل المبذول من أجل إنتاجها .

وقد قام " كارل ماركس " الإقتصادي الألماني الشهير بتحديد المعيار الذي يمكن أن يُستخدم لتحديد القيمة وهو عبارة عن : " ساعة عمل مجردة " تمثل عمل العامل متوسط المهارة ويعمل في

أراد أن ينتج وبدون مقابل ، وكانت الأدوات المستعملة بسيطة ويسهل الحصول عليها ، فكان عنصر العمل بذلك هو العنصر الأساسي للحصول على الإنتاج .

أما في المجتمعات المتقدمة فقد رأى آدم سميث أن نظرية العمل لم تعد تكفي لتفسير قيمة المبادلة (أو الثمن) ، حيث أن عناصر أخرى مهمة أصبحت تدخل في عملية الإنتاج بجانب عنصر العمل .

فعنصر رأس المال أصبح يساهم مساهمةً فعّالةً في العملية الإنتاجية ولا يسهل على كل فرد إمتلاكه. وكذلك فإن ندرة الموارد الطبيعية في المجتمعات المتقدمة تؤدي إلى ضرورة حصول مالكيها على عائد مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية . في مثل هذه المجتمعات تتحدد قيم السلع على أساس مقدار ما دفع من أجل إنتاجها من أجور للعمال ، وريع لصاحب الأرض ، وفائدة لأصحاب رؤوس الأموال، وربح للمنظم، أي أن تكاليف الإنتاج أصبحت تدخل في تحديد قيم السلع (أي أثمانها) .

نظرية العمل للقيمة :

برغم أن آدم سميث كان أول من تناول هذه النظرية ، إلا أنه إعتبرها لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية ومن ثم توقف عن الإستطراد في تطويرها .

وقد بلور هذه النظرية الإقتصادي الإنجليزي "ديفيد ريكاردو" وجعلها تسيطر على الفكر الإقتصادي زمناً طويلاً وذلك في كتابه " مباديء الإقتصاد السياسي " الذي أصدره عام 1817 م.

وأساس هذه النظرية ينطوي على أنه " **تتحدد قيمة أي سلعة بمقدار ما بُذل في إنتاجها من عمل** ". أي بمقدار ما تحتاجه من جهد في سبيل إنتاجها . ومعنى ذلك أنه لو أن السلعة (أ) تحتاج إلى 10 ساعات عمل لإنتاجها ، وأن السلعة (ب) تحتاج إلى 5 ساعات لإنتاجها ، فإن ذلك يعني أن قيمة الوحدة الواحدة من السلعة (أ) = 2 وحدتان من السلعة (ب) .

وقد انتبه ريكاردو إلى التفاوت الكبير في المهارات والقدرات التي يتمتع بها الأفراد الداخلين في العملية الإنتاجية ، سواء داخل المهنة الواحدة ، أو بين المهن المختلفة ، فعمل النجار يختلف في طبيعته عن عمل المزارع ، والعامل ذو الخبرة ليس كالعامل المبتديء ، ومن هنا فقد حدد ريكاردو قيم السلع على أساس كمية العمل (المثالية) اللازمة لإنتاجها ، وليس على أساس كمية العمل المبذول من أجل إنتاجها .

وقد قام " كارل ماركس " الإقتصادي الألماني الشهير بتحديد المعيار الذي يمكن أن يُستخدم لتحديد القيمة وهو عبارة عن : " ساعة عمل مجردة " تمثل عمل العامل متوسط المهارة ويعمل في

ظروف عادية ، وهذه الساعة المجردة يمكن أن تقاس على أساسها ساعات عمل جميع الأفراد الآخرين العاملين في نفس المهنة .

إلا أن هذا الحل لم يحل مشكلة محاولة تقييم ساعات العمل بالنسبة لأشخاص متعددين ويعملون في ظل ظروف مختلفة وينتمون إلى مهن مختلفة .

وهنا يرد ريكاردو بقوله : " إن أي مجتمع لديه القدرة في أي وقت من الأوقات على تقييم ساعات العمل المختلفة في ظل الظروف المختلفة . فإذا كانت ساعة المهندس تقدّر بعشرين جنيهاً ، في حين أن ساعة العامل تقدّر بعشرة جنيهات ، فمعنى ذلك أن هذا المجتمع يقيّم ساعة المهندس بساعتين من عمل العامل ...وهكذا ..

وإذا ركزت نظرية العمل للقيمة على عنصر العمل ، إلا أنها أخذت في الأعتبار عنصر رأس المال بطريقة غير مباشرة ، فقد اعتبرت أن رأس المال سواء كان على شكل آلات أو خامات ، ما هو إلا عمل تم بذله واختزانه في الماضي (حيث أن ثمنها كان مقابل عمل تم بذله) وأن استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى ما هو إلا استخدام لعمل سبق أن بُذِلَ في الماضي .

نقد نظرية العمل للقيمة :

1. لم تُفسِّر هذه النظرية سبب إرتفاع أسعار بعض السلع التي لم يبذل جهداً كبيراً في إنتاجها، وتكون قيمتها التبادلية مرتفعة كالذهب والفضة ، فهذان المعدنان يستمدان قيمتهما أو سعرهما المرتفع من ندرتهما وليس من مقدار العمل المبذول في إنتاجهما .
2. عجزت هذه النظرية عن تقديم تفسير معقول للتغير الذي يحدث في قيم بعض السلع نتيجة مرور زمن طويل على إنتاجها وليس بسبب بذل جهد إضافي في إنتاجها ، كإرتفاع سعر العطور القديمة وازدياد قيم بعض اللوحات القديمة .
3. برغم أن ريكاردو قد بيّن أن وجود المنفعة يعتبر شرطاً أساسياً يجب أن يتوفر في السلعة حتى تكون لها قيمة ، إلا أنه لم يبيّن أن المنفعة تعتبر أحد العوامل المحددة لقيم السلع ، أي أنه لم يشترط وجود علاقة سببية بين منفعة السلعة وبين سعرها .

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه النظرية أهملت تماماً جانب الطلب (جانب المستهلكين) وركّزت على جانب العرض (جانب المنتجين) .

ويُذكر أن ريكاردو قد بيّن أن نظرية العمل للقيمة تحدد ما أسماه بالثمن الطبيعي للسلعة ، وأن السعر الفعلي لهذه السلعة قد يختلف عن ذلك قليلاً أو كثيراً حسب ظروف السوق الذي تعرض فيه .

نظرية نفقة الإنتاج :

تُحدّد هذه النظرية أساسا قيمة أي سلعة على أنها حصيلة تضافر جميع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية .

ولأن هذه العناصر تتمتّع بدرجة من الندرة ، فإنه يترتب على ذلك دفع عائد لحائزيها مقابل الإستفادة منها واستخدامها في العملية الإنتاجية .

فمثلاً : تكوين رأس المال يتطلب قيام أفراد من المجتمع بالإدخار ، أي بالتضحية بجزء من إستهلاكهم الحاضر، ويتحملون كذلك مخاطر تجميد هذه المدخرات في شكل رأس مال عيني يخصص لإنتاج سلعة معينة . إن هؤلاء الأفراد لابد أن يحصلوا على عائد مقابل قيامهم بهذه التضحية ، ومقابل تجميد رؤوس أموالهم في صورة أصول عينية ، ومقابل تحملهم المخاطر ، وهذا العائد يتمثل فيما يحصل عليه هؤلاء من فوائد .

كما يحصل العمال على الأجور مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية ، وصاحب العقار يحصل على الريع مقابل مساهمة أملاكه في العملية الإنتاجية .

لذلك تنتهي هذه النظرية إلى أن ما يتم دفعه من نفقات إنتاج (تكاليف) لإنتاج سلعة ما هو الذي يحدد قيمة هذه السلعة .

نقد نظرية نفقة الإنتاج :

أولاً : أخذت هذه النظرية في الإعتبار جانب العرض فقط (المنتجين) وأهملت جانب المستهلكين. لذلك لا تقدم هذه النظرية تفسيراً لإنخفاض أسعار بعض السلع عن نفقات إنتاجها لعدم إقبال المستهلكين عليها ، ولم تفسّر سبب تبادل سلع أخرى بسعر يزيد عن نفقة إنتاجها بسبب تزايد الإقبال على شرائها .

ثانياً : إن نفقة الإنتاج تختلف من مُنتَج إلى الأخر . فأي مستوى من النفقات يحدد القيمة ؟ هل هي نفقة الإنتاج بالنسبة للمشروع ذو الحجم الصغير أم للأخر ذو الحجم الكبير ؟ وهل هي نفقة الإنتاج للمنتَج الأقل كفاءة أم للأكثر كفاءة ؟ إن هذه النظرية لم تقدّم إجابة عن تلك الأسئلة .

نظرية المنفعة الحديّة (المدرسة الكلاسيكية الحديثة) :

كان لظهور المدرسة النمساوية في أواخر القرن الـ19 وبداية القرن العشرين الفضل في تفسير لغز القيمة عن طريق المنفعة الحديّة . وقد فرّقت هذه النظرية بين كلٍ من :

أ. المنفعة الحديّة ، ب. المنفعة الكليّة

والمنفعة الحديّة هي مقدار المنافع التي تعود على المستهلك من استهلاكه آخر وحدة من السلعة . أما المنفعة الكليّة فتعني مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك نتيجة استهلاكه كمية معينة من السلعة في فترة معينة.

وخلصت هذه المدرسة إلى أن المنفعة هي العنصر المحدد للقيمة ، أي أن قيم السلع تتحدد بناء على منافعها الحديّة وليس على منافعها الكليّة .

وبما أن المنفعة الحديّة تتناقص مع توافر أي سلعة وإمكانية استهلاك وحدات إضافية منها ، وتتزايد المنفعة الحديّة في حالة السلع النادرة ، لذلك يتضح أن المدرسة النمساوية قد أعطت وزناً كبيراً لأثر ندرة السلع في تحديد قيمتها ، وأن المنفعة الممكن الحصول عليها من السلعة هي التي تحدد قيمة تلك السلعة .

ويُعاب على هذه النظرية إهمالها لجانب نفقة الإنتاج وأثره في تحديد القيمة ، كما أظهرت السعر الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعه للحصول على وحدة معينة من السلعة وليس السعر الذي يتم دفعه فعلاً .

فهي بذلك تعتبر نظرية في تحديد طلب المستهلكين أكثر منها نظرية في تحديد القيمة .

تحليل مارشال الحديث للقيمة :

قام مارشال وهو أستاذ للإقتصاد بجامعة كامبردج منذ أكثر من مائة عام بالجمع بين ما توصلت إليه مدرسة المنفعة الحديّة وبين نظرية نفقة الإنتاج .

وأوضح أن سعر أي سلعة يتحدد بناء على تفاعل بين قوتين أساسيتين هما :

أ. طلب المستهلكين : ويحدده منفعة السلعة بالنسبة لهم (المنفعة الحديّة) والمستهلك يكون على استعداد لدفع سعر يتناسب مع منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة .

ب. عرض المنتجين : ويحدده نفقة إنتاج السلعة ، وعلى وجه التحديد النفقة الحديّة للإنتاج .

ولما كان إرتفاع السعر يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من جانب المستهلكين ويؤدي إرتفاع السعر إلى زيادة الكمية المعروضة من جانب المنتجين والعكس صحيح . هذا التعارض بين رغبات المستهلكين والمنتجين هو الذي يؤدي في النهاية إلى إيجاد نوع من الإستقرار في السوق ، بحيث يصبح هناك سعر واحد يتم التعامل عنده ، ويطلق عليه : السعر التوازني ، وتتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة .

1-3. دور الأثمان في الحياة الإقتصادية :

تلعب الأثمان دوراً خطيراً في الحياة الإقتصادية في ظل السوق الحر. فهي توجه الإنتاج وتنظم الاستهلاك وتحقق التوازن بينهما ، وتقوم بتوزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع :

1-3-1. توجيه الإنتاج :

يعتبر الثمن في النظام الرأسمالي هو الموّجه للإنتاج كمّاً ونوعاً. والسبب في ذلك أن المنتجين يقبلون فقط على إنتاج السلع التي يعتقدون أن في إمكانهم بيعها بثمن مُجزٍ . ويعملون على إنتاج أكبر كمية منها حتى يمكنهم الحصول على أكبر ربح ممكن .

ولا يقتصر هذا الأثر على المنظمين (المنتجين) بل أن الأثمان تقوم بتوزيع عناصر الإنتاج (الموارد) المختلفة على شتّى فروع النشاط الإقتصادي . فالعامل يوجه عمله – أي يبيع جهده – إلى فرع الإنتاج الذي يكفل له الحصول على أكبر أجر ، أو بعبارة أخرى للذي يشتري منه عمله بأعلى ثمن . وصاحب رأس المال يستثمر أمواله في فرع الإنتاج الذي يدرّ عليه أكبر فائدة أي يدفع لها أعلى ثمن .

1-3-2. تحديد الإستهلاك :

وذلك لأن دخول الأفراد محدودة نسبياً ، ويحاول كل فرد أن يشبع أكبر قدر من حاجاته بهذا الدخل المحدود . فإذا ارتفعت الأسعار عامة مع ثبات الدخول فإن الكمية الإجمالية التي يستهلكها الأفراد لابد أن تقل . وكذلك الحال بالنسبة لارتفاع أسعار سلعة معينة بالذات فإن عدداً من الأفراد من ذوي الدخول الصغيرة سيضطر إلى تخفيض الكمية التي يشتريها منها أو يحجم عن شرائها بالمرّة إن لم تكن ضرورية له . وعلى النقيض من ذلك فإن انخفاض سعر سلعة ما سوف يُمكّن عدداً من الأفراد من الذين لم يكن في مقدورهم شرائها ، سيمكنهم من طلبها . كما سيتم تشجيع الآخرين الذين كانوا يطلبونها بكميات قليلة على زيادة ما يطلبونه من هذه السلعة .